## المحاضرة الثانية

## الخطة الشاملة والإقليم

حـاول المشـرع الجزائـري اسـتدراك فشـل المخططـات التنمويـة في المنـاطق الريفيـة والهضـاب العليـا والسـاحل والسـهوب والمنـاطق الصحراوية والجنوبيـة لأنهـا منحـت لمختلـف أقـاليم الـوطن أدوات وآليـات جديـدة لتهيئـة الإقلـيم مـن أجـل تحقيـق التنميـة المسـتدامة وذلـك لتحقيـق تنميـة منسـجمة لكامـل التـراب الـوطني مراعيـا في ذلـك الخصوصـيات المميـزة للأقـاليم، فقـد تـم اتخـاذ اسـتراتيجية عـن طريـق إعـادة التـوازن للسـاحل، تعميـر منـاطق الهضـاب، إعـادة التـوازن لمنـاطق الجنـوب، تنميـة منـاطق الحـدود، إعـادة الاعتبـار لعـالم الريـف والمنـاطق الجبليـة، فتبنـت الدولـة المخطـط الـوطني لتهيئـة الإقلـيم وأعلنـت بموجبـه عـن مشـروعها الإقليمي يتجسـد في تنميـة موزعـة علـى كـل أقـاليم الدولـة وذلـك باسـتغلال إمكانيـات كـل إقلـيم لتحقيـق تنميـة شـاملة وبـذلك تحقـق القضـاء علـى إهمـال الأقـاليم وعـدم تركهـا للمصـادفة لأن كـل جـزء مـن التـراب الـوطني يمثـل أحـد الثـروة الوطنيـة ولـه الحـق في الإزدهار والتطور في استراتيجية شاملة ومتحكم فيها.

إن مصطلح تهيئة الإقليم قد تشعب إلى مفاهيم عديدة نذكر منها:

1- **تهيئـة الإقلـيم** هي عمليـة البحـث في النطـاق الجغرافي لبلـد مـا، مـن أجـل تحقيـق أفضـل التوزيعـات الخاصـة بالسكان، والنشاطات المختلفة وذلك تبعا للموارد الطبيعية المتوفرة.
2- **تهيئـة الإقلـيم** هي تنظـيم المجـال في إطـار وحـدة إقليميـة مهمـا كانـت مسـاحتها بحيـث يـتم تنميتهـا وزيـادة قيمتهـا عـن طريـق إقامـة التجهيـزات الملائمـة لهـا، والاسـتخدام العقلانـي لليـد العاملـة وللمـوارد الطبيعيـة وهذا لتلبية المتطلبات العامة للسكان.
3- **تهيئـة الإقلـيم** هي إحـدى الفـروع التي تهـتم بتنميـة المنـاطق التي تكـون في مجموعهـا الإقلـيم الـوطني لبلـد مـن البلـدان، وذلـك بقصـد تثمـين هـذا الإقلـيم والقيـام بالتكامـل بـين إمكانياتـه المختلفـة والعمـل علـى التقليـل قدر الإمكان من ظاهرة عدم التوازن التي تؤثر على مسار التنمية المنسجمة.

على **ضوء هذه المفاهيم** نستنتج أن عمل التهيئة مرتبط بتنظيم المجال من طرف الإنسان والذي يتمثل في إعادة هيكلة أو تشكيل الإقليم وذلك من أجل تلبية متطلبات مشروع معين أو أهداف أو خطة محددة، وعليه فإن تهيئة الإقليم تتم بطريقتين:

**الطريقة الأولى**: أن نقوم بعملية التهيئة من دون توفر دراسة أو هدف استراتيجي مسبق أو عدم تحديد للأولويات من طرف السلطات المركزية، إذ يجب التركيز في هذه الحالة على القيام بدراسة شاملة للإقليم بهدف معرفة حركيته ونموه، والإمكانيات والعوائق التي يختص بها هذا الإقليم، لكي نصل في الأخير إلى استنتاج ما يجب الحفاظ عليه أو تغييره أو تحسينه.

**الطريقة الثانية**:وهي أن تكون هناك أهداف استراتيجية محددة من طرف السلطات يتم توجيه عملية التهيئة نحوها، وعليه يجب أن تكون الدراسة تتماشى حسب أهداف مسطرة سلفا.

وعموما، فإن تهيئة في الحالة الثانية هي التي تختص بها أدوات التهيئة وعلى اختلاف مقاييسها الجغرافية سواء كانت وطنية،أو جهوية، أومحلية، ذلك أن تهيئة الإقليم في مفهومها العام هي تقنية للتصرف والتدخل بواسطة نظام منسق عبر كل المجال الوطني وضمن أهداف ورؤى مستقبلية، وهذا من حيث السكان ونشاطاتهم ومن حيث التجهيزات ووسائل النقل والاتصال التي يستخدمها هؤلاء السكان مع الأخذ بين الاعتبار الامكانيات والعوائق الطبيعية والبشرية والاقتصادية، بل حتى الاستراتيجية منها.

**ثانيا: المعايير المميزة للدراسات المتعلقة بتهيئة الإقليم**

تتمثل هذه المعايير النظرية والتطبيقية فيما يأتي:

1- **معيار التحكم المجالي:** ويعني التدخل الإرادي في السيطرة على المجال لإحداث التكامل والتوازن والتكيف بين جميع مكونات وعناصر الإقليم الواحد، وفيما بين الأقاليم المختلفة عبر كامل التراب الوطني باعتبار التهيئة أهم أداة للوصول إلى التنمية المستدامة.

2- **معيار الاستشراف الإقليمي:** يقصد به البعد المستقبلي للتهيئة، كون تهيئة الإقليم أسلوب طويل المدى لا يمكن تصوره أو إدراكه إلا ضمن آفاق ورؤى مستقبلية.

3- **معيار التخطيط المكاني والزماني للإقليم**: أي عدم الفصل بين التخطيط المكاني والتخطيط الزماني للمجال، ذلك أن لكل فترة زمنية أسلوب معين للتهيئة قد لا يصلح لجميع الفترات اللاحقة وإن كان ذلك يطبق في إقليم واحد.

4- **معيار التكامل بين العمل النظري والتطبيقي**: حيث لا يكفي معرفة قواعد وأصول الدراسة من الناحية النظرية فقط لكن نستطيع ممارستها في المجال، بل لابد من الاطلاع الدائم واستخلاص المهارات والخبرات التي يمتاز بها رجال الميدان من مسؤولين وتقنيين وجميع المكلفين بتطبيق أدوات تهيئة الإقليم في الميدان، بالإضافة إلى أن لكل إقليم خصوصياته المميزة يجب أخذها في الحسبان أثناء دراسات التهيئة.

5- **معيار مركزية التخطيط ومحلية التنفيذ**: فالدولة هي التي تتولى إعداد أدوات ومخططات تهيئة الإقليم عن طريق التشريع، وهذا يعني أن الدولة تبادر وتدير عملية التهيئة وذلك عن طريق الإتصال والتشاوروتبادل الآراء مع السلطات المحلية والجهوية ومع الأعوان الإقتصاديين الإجتماعيين من جميع القطاعات مع الأخذ بعين الاعتبار مساهمة المواطنين في إعداد وتنفيذ السياسة الوطنية للتهيئة.

6- **معيار التنسيق بين اختصاصات مختلفة**: حيث أن مهيئ الإقليم لا يعمل وحده في الميدان، بل ضمن مجموعة متكاملة من المختصين في مجالات متعددة مثل: القانون، الزراعة، العمران، الجغرافيا، البيئة، في حين يقوم مهيئ الإقليم بالإعداد والتنظيم والتنسيق بين مختلف الاختصاصات.

7- **معيار شمولية التنمية**: تمتاز تهيئة الإقليم بنظرة شمولية لشتى جوانب الحياة، فهي مشروع متكامل يتوفر فيه التوازن بين الجوانب الطبيعية والبيئية والإقتصادية والبشرية والثقافية والسياسية.

8- **المعيار التشريعي**: تتضمن دراسات تهيئة الإقليم معايير تشريعية تسعى لتحقيقها نذكر منها:

- الاستعمالات المناسبة والعقلانية للأرض.

- الإلتزام بعملية التنسيق بين الأنشطة المختلفة.

- تحقيق التوازن التنموي عبر كامل التراب الوطني.

- المراقبة والمتابعة الدائمة للممارسات غير المشروعة على المجال.

- توفير الإطار المعيشي الأفضل لسكان الإقليم، وهذا بضمان بيئة منسجمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.